IUGJEPS
Vol 0, No 0, 0000, pp 000 -000 ISSN 2410-5201 مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2020-10-21)، تاريخ قبول النشر (2020-11-25)

مقاصد الإمام مسلم في الإشارة إلى الأسانيد والمتون في صحيحه بقوله (نحوه)وصورها دراسة تحليليه تطبيقية نقدية

اسم الباحث الأول: خليل محمد الغويرين

اسم الباحث الثاني: أ.د. زياد سليم العبادي

اسم الجامعة والبلد: الجامعة الأردنية-المملكة الأردنية الهاشمية

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

Email address: kalilalgwiry@gmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.4/2021/18

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بيان مقاصد الإمام مسلم من الإشارة إلى الأسانيد والمتون في صحيحة بقوله (نحوه) وصورها، والوقوف على معانيها، وهي بحاجة إلى دراسة لمعرفة مقصودة منها، فقمنا بدراستها وظهرت معنا عدة مقاصد، اقتصرنا منها على الاختلاف بين الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وقد خلص البحث إلى أن المقصود من هذه الإشارات هو المتابعة لما قبلها من أحاديث الباب، بالإضافة إلى بيان اختلاف الرواة في الرفع والوقف، والوصل والإرسال.

كلمات مفتاحية: مقاصد، الإمام مسلم، الإشارة، الأسانيد، المتون، نحوه، صورها

Imam Muslim's Objectives in Indications to Chain of Narrtors Isanads and Texts Matin in his Sahih by Saying: (Nahwahu) of its like and its forms: an analytical Applied Critical Study.

Abstract:

This study aims to find the goals of Imam Muslim of chains of narrators and hadith text in his (Sahih Muslim) when he uses the term, (nahwahu) almost and it's derivatives and their meanings.

The thesis conclude that these terms are used for highlighting the differences in waqf and raf', wasl and irsal, where what is meant is the following up in narration and that it is a following of the hadith mentioned before them to highlight narrators differences.

Keywords: chains of narrators, nahwahu, goals, Imam Muslim.

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فإن الإشارة عند الإمام مسلم بقوله (نحوه) وصورها جاءت جلها في المتابعات، ولكن لمسلم مقاصد أخرى من هذه المتابعات، لا بد من بيانها، وقد اجتهدنا في إظهار هذه المقاصد ما استطعنا إلى ذلك سبيلا والله الموفق، فقد تكون من أجل بيان الاختلاف بين الرفع والوقف، أو بين الوصل والإرسال، أو من أجل إثبات السماع لراوٍ مدلس جاءت روايته بالعنعنة، أو لرفع التفرد، أو لتنبيه على اختلاف الألفاظ، أو زيادة لفظه، أو لعضد راوٍ خف ضبطه أو نزلت درجته عن درجة رجال الصحيح وهم من ينطبق عليهم اسم الستر وتعاطي العلم، ولم يسر مسلم في ذلك على منهج مطرد في صحيحة، فكل حديث له حالة، ولا بد من دراسة كل حديث على حده؛ حتى تظهر معنا هذه المقاصد، وقد اقتصرنا في هذا المبحث على بيان الاختلاف بين الرفع والوقف، والوصل والإرسال؛ وذلك نظراً لطول المادة وتعدد المقاصد، وستأتي باقي المقاصد قريباً إن شاء الله في رسالة مستقلة، فبدأنا البحث بمقدمة: تناولنا فيها أهمية البحث، ومشكلة الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطة البحث، ثم جعلنا مبحثاً نُعرف فيه بمعنى الإشارة بقول الإمام مسلم (نحوه) وصورها؛ فكان هذا هو المبحث الأول بعد المقدمة، وأمَّا المبحثان الآخران؛ فهما فيما يخص اختلاف الرواة في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وقد قمنا في هذا البحث بتخريج الأحاديث التي أحالها مسلم ولم يأتِ بلفظها؛ وذلك من أجل أن نأتي بمتن الرواية، التي ذكر مسلم إسنادها، وأحالها على الرواية التي قبلها .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان مقاصد الإمام مسلم في الإشارة إلى الأسانيد والمتون في صحيحه بقوله نحوه وصورها والوقوف على معانيها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذه الإشارات.

وستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

1. ما مقصد الإمام مسلم من هذه الإشارات؟
2. هل إشارة الإمام مسلم للحديث اللاحق بقوله نحوه وصورها بمعنى الحديث السابق، أم أن هناك شيئاً آخر؟
3. هل هذه الإشارات واضحة المعنى، أم لا بد من البحث والتحري للوقوف على معانيها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. برع الإمام مسلم في الصناعة الحديثية فجاءت هذه الدراسة للكشف عن وجه من وجوه هذه الصناعة عنده.
2. للإمام مسلم مقاصد من هذه الإشارات نحتاج إلى معرفتها والوقوف عليها.
3. قد يكون في هذه الإشارات جوانب تعليلية كما أشار الإمام مسلم في مقدمة صحيحه فجاءت هذه الدراسة لتثبت ذلك أو تنفيه.

أهداف الدراسة:

1. بيان مقصد الإمام مسلم من هذه الإشارات.
2. الوقوف على معاني هذه الإشارات عند الإمام مسلم .
3. بيان العلاقة بين لفظي الحديث الذي يورده الإمام مسلم تاماً، وبين قوله نحوه وصورها.

الدراسات السابقة :

بعد التقصي والبحث لم أجد في حدود علمي دراسة حديثيه شاملة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والنقد سوى ما كان في بعض الدراسات لصحيح مسلم من الإشارات إلى ذلك ولم أطلع في هذا المجال إلا على ما يلي:

1. رسالة ماجستير بعنوان: منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابة المسند الصحيح للباحث عاشور دهني، وهي بأشراف الدكتور محمد عبد النبي، جامعه العقيد الحاج خضر الجزائر 2005م.

وكان تركيز الباحث على الجانب النظري، أما رسالتي فالتركيز فيها على الجانب التطبيقي أكثر من النظري.

وفي المبحث الثالث تعرّضَ الباحث لسبعة أحاديث عنون لها بقوله (نماذج تطبيقية لمنهج الإمام مسلم في ذكر الأخبار المعللة).

وقد شاركت الباحث في دراستي هذه بحديث واحد وهو حديث رقم (1628) حديث (الثلث والثلث كثير) وكانت دراسته مقتصرة على الجانب التعليلي في هذا الحديث بينما دراستي تبين مقاصد الإمام مسلم من الإشارة بقوله نحوه وصورها في هذا الحديث.

2. رسالة دكتوراه بعنوان (منهج الإمام مسلم في التعليل في الجامع الصحيح دكتور حذيفة الخطيب بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عيد الصاحب الجامعة الأردنية 2010م).

وهذه الدراسة عنوانها مثل السابق تقريباً لكن الباحث ركز على الجانب التطبيقي أكثر من النظري، بعكس السابق، ودرس ستاً وثلاثين رواية رجح فيها آراء العلماء المثبتين لمسألة التعليل عند الإمام مسلم في صحيحة مع عدم التأثير على صحة الكتاب، ولا الطعن في أحاديثه.

وقد شاركت الباحث في دراستي هذه بنفس الحديث السابق الذي شاركت به الأستاذ دهني أيضاً.

وهو حديث (الثلث والثلث كثير...).

وهذه الدراسة أيضاً مثل التي قبلها تقتصر على بيان منهج الإمام مسلم في التعليل. أما دراستي فإنها تبين كل ما يتعلق بمقاصد الإمام مسلم من الإشارة بقوله نحوه وصورها في هذا الحديث.

3. رسالة دكتوراه بعنوان (تصحيح أوجه الرواية المختلفة عند الإمام مسلم في كتابه الصحيح دراسة نقدية) للباحثة راما نبيل أبو طربوش بإشراف الدكتور عبد ربه سلمان أبو صعيليك – الجامعة الأردنية 2019م.

تناولت الباحثة في دراستها هذه الأوجه المختلفة للرواية الواحدة عند الإمام مسلم سنداً ومتناً وخلصت الدراسة إلى تصحيح تلك الأوجه جميعاً.

وقد شاركت الباحثة في دراستي هذه بحديثين:

الأول: حديث رقم(1628) حديث (الثلث والثلث كثير ....) وهو نفس الحديث السابق مع الأستاذ دهني والدكتور الخطيب.

الثاني: حديث رقم (189) حديث (أدنى أهل الجنة منزلة ....الحديث).

وتختلف دراستي عن هذه الدراسة بأن دراستي تناولت مقاصد الإمام مسلم في الإشارة إلى الأسانيد والمتون بقوله نحوه وصورها، ونتائج هذه الدراسة مختلفة تماماً عن موضوع دراستي.

4. كتاب منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله للدكتور ربيع بن هادي المدخلي الطبعة الأولى 1988م.

5 . كتاب بين الإمامين مسلم والدارقطني، تأليف د. ربيع المدخلي، وهو عبارة عن رد على انتقادات الإمام الدارقطني لصحيح مسلم، والدفاع عن صحيح مسلم بشكل عام، وقد ذهب إلى تسويغ تخريج مسلم لبعض الروايات المنتقدة عليه، وبين أنه أخرجها لبيان الاختلاف الواقع فيها .

6. كتاب عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح ، للدكتور حمزة المليباري، ط1997م.

7 . كتاب ما هكذا تورد الإبل يا سعد، تأليف د. حمزة المليباري، حاور فيه د. ربيع المدخلي حول منهج المحدثين في نقد الحديث ، ومثل لهم بالإمام مسلم وترتيبه لأحاديث كتابه ، بين فيه أن الإمام مسلمًا يرتب أحاديث كتابه بناء على قوة الحديث وضعفه .

8. كتاب الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح ، للدكتور محمد عبد الرحمن الطوالبة ط2 2000 م دار عمار– عمان.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

9. رسالة دكتوراه بعنوان منهج الإمام مسلم في ترتيب أحاديث كتابه المسند الصحيح دراسة تحليلية للدكتور حسن خليل الفلوجي بإشراف الدكتور عبد ربه أبو صعيليك، جامعة العلوم الإسلامية، سنة 2017م.

10. كتاب بعنوان من منهج الإمام مسلم في عرض الحديث المعلل في صحيحه، للدكتور محمد عوامة، الطبعة الأولى 2017م دار المناهج.

وكل ما تقدم من الدراسات لم تفرد موضوع مقاصد الإمام مسلم الإشارية في صحيحه بالبحث، وإنما تكلمت عن منهج الإمام مسلم بشكل عام، وعن بعض الجوانب التعليلية عنده، ولم يكن مقصود أي منها بيان مقاصد الإمام مسلم الإشارية.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء الأحاديث التي أشار إليها الإمام مسلم بقوله نحوه وصورها، والتي تتعلق بالرفع والوقف، والوصل والإرسال.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال دراسة الروايات المذكورة وجمع طرقها والمقابلة بينها، وتحليلها لمعرفة ما هو مقصود الإمام مسلم منها .

المنهج النقدي: وذلك بدراسة المرويات المذكورة، وتخريجها من المصادر الحديثية الأخرى كالمستخرجات ونحوها، والحكم عليها إذا لزم الأمر؛ للوصول إلى حقيقة مقصد الإمام مسلم من إيرادها .

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يتم تقسيمها إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

مقدمة : تناولنا فيها أهمية البحث ومشكلة الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطته.

- المبحث: الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي (لنحوه) وصورها، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول : المعنى اللغوي لنحوه.
- المطلب الثاني : المعنى الاصطلاحي لنحوه .
- المطلب الثالث : الفرق بين (نحوه) و(مثله)، وبين نحوه وبمعناه .
- المبحث الثاني : بيان محل المخالفة بين الروايتين فيما يخص الوقف والرفع، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: حديث (من حلف على يمين صبر).
- المطلب الثاني : حديث (أدنى أهل الجنة منزلة).
- المبحث الثالث : بيان محل المخالفة بين الروايتين فيما يخص الوصل والإرسال، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول : حديث (الثلث والثلث كثير).
- المطلب الثاني: حديث (لعن الله الواشمات والمستوشمات) .
- خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المبحث: الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي (لنحوه) وصورها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : لمعنى اللغوي (لنحوه).

قال أبن فارس: (نحو) النون والحاء والواو كلمة تدل على **قصد**. ونحوت نحوه. ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به... ومن الباب: انتحى فلان لفلان: قصده وعرض له [1] .

قال الرازي: ن ح ا: (النحو) القصد والطريق. يقال: (نحا) (نحوه) أي قصد قصده. ونحا بصره إليه أي صرف [2] .

قال ابن منظور: النحو القصد نحو الشيء. وأنحى عليه وانتحى عليه إذا اعتمد عليه [3] .

قال الفيروز آبادي: والنحو: الطريق والجهة ([4]) .

نحا/ نحا إلي يَنحُو، انْحُ، نَحْوًا، فهو ناحٍ، والمفعول منْحُوّ. [5]

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي (لنحوه) .

قال البقاعي: وقوله في: (نحوه): (حديث) يريد أن ((نحوه)) ظاهرة في أن المراد به المقاربة في اللفظ والمعنى، لا المماثلة، فالحديث الذي قيل فيه ذلك، حديث آخر غير المذكور، بمعنى أنه لا يتحد معه لا لفظاً ولا معنى، فلا يجوز تركيب المذكور على السند الثاني؛ لأن ذلك يقتضي أن يكونا سواء، والغرض أنه قد قال إنه مقاربه لا مساويه [6] .

قال محمد الأمين الهرري[7] : قول الإمام مسلم (بنحوه) هو عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في بعض ألفاظه وبعض معناه [8] .

قلت :ولا يختلف المعنى اللغوي والاصطلاحي لصور (نحوه) عن معناها، وصورها وهي بنحوه، بنحو، نحو، كنحو، وهي بنفس المعنى، وإنما يأتي بها مسلم من باب **تنويع العبارات**، والله أعلم .

المطلب الثالث: الفرق بين نحوه ومثله، وبين نحوه وبمعناه.

قال الحاكم: إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: مثله، أو يقول: نحوه، فلا يحل له أن يقول: مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل له أن يقول: نحوه إذا كان على مثل معانيه، والله أعلم [9] .

قال النووي: ولو روي حديثاً بإسنادهم ثم أتبعه إسناداً قال في آخره مثله فأراد السامع رواية المتن بالإسناد الثاني فالأظهر منعه، وهو قول شعبة، وأجازه الثوري، وابن معين إذا كان متحفظاً مميزاً بين الألفاظ، وكان جماعة من العلماء إذا روى أحدهم مثل هذا ذكر الإسناد ثم قال مثل حديث قبله متنه كذا، واختار الخطيب هذا، وأما إذا قال نحوه فأجازه الثوري، ومنعه شعبة، وابن معين، [10] .

---

(1) ابن فارس،: معجم مقاييس اللغة، ج5، ص403 .

(2) الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص306 .

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص310 .

(4) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج1، ص 1337 .

(5) مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص2180 .

(6) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج2، ص263 .

(7) هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن، أبو ياسين الأرمي جنسا، العلوي قبيلة، الإثيوبي دولة، الهرري منطقة، الكري ناحية، البويطي قرية، الشافعي مذهبا، السعودي إقامة، نزيل مكة المكرمة، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد سابقا، وبحي الزاهر الآن.

(8) الهرري، الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص157 .

(9) الحاكم، سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم، ج1، ص242 .

(10) النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير، ج1، ص 78

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

قال النووي: نقلاً عن الخطيب: فَرْقُ ابن معين بين "مثله"، و"نحوه" يصح على منع الرواية بالمعنى، فأما على جوازها فلا فرق[11] وإلى هذا أشار السيوطي رحمه الله تعالى في ألفيته فقال:

وَلَوْ رَوَى بِسَنَدٍ مَتْنًا وَقَدْ ... جَدَّدَ إِسْنَادًا وَمَتْنٍ لَمْ يُعَدْ
بَلْ قَالَ فِيهِ " نَحْوَهُ" أَوْ " مِثْلَهُ " ... لا تَرْوِ بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ
وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوِهِ ... ذَا مَيْزَةٍ، وَقِيلَ: لا فِي"نَحْوِهِ"
الْحَاكِمُ: اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالْمَعْنَى ... وَمِثْلَهُ بِاللَّفْظِ فَرْقٌ سُنَّا
وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: مِثْلَ خَبَرِ ... قَبْلُ وَمَتْنُهُ كَذَا، فَلْيَذْكُرِ [12]

قال محمد الأمين الهرري: الفرق بين قوله: (بمثله) وقوله: (بنحوه).

أن قوله: (بمثله) عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في جميع لفظه ومعناه سواء بسواء، إلا فيما استثنى منه بنحو قوله: غير أنه قال: كذا وكذا.

وأن قوله: (بنحوه) عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في بعض ألفاظه وبعض معناه كما أسلفنا [13] .

قلت: وهذا التفريق من الهرري بين الإشارتين جيد ولا بدّ منه، وهو الصواب في معنى (نحوه) وصورها كما ثبت معنا في هذا البحث، لكن أن يكون قوله بمثله هي عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في جميع لفظه ومعناه سواء بسواء، فهذا بحاجة إلى دراسة وبحث وتحري .

وأما الفرق بين قوله: (نحوه) وقوله: (بمعناه) فإن المعنى قريب، وقد سبق بيان معنى (نحوه)، وأما (بمعناه) فهي عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في جميع معناه دون لفظه [14] .

وأن قوله: (بنحو معناه) عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في معظم معناه دون لفظه [15] .

- **المبحث الثاني : بيان محل المخالفة بين الروايتين فيما يخص الوقف والرفع، وفيه مطلبان:**
- **المطلب الأول: حديث (من حلف على يمين صبر).**

متن الحديث:

قال الإمام مسلم : وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكِيعٌ، **ح**، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ[16]، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، قَالَ: فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: صَدَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فِيَّ نَزَلَتْ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ بِالْيَمَنِ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَيَمِينُهُ»، قُلْتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ،

([11]) المصدر السابق، ولم أجد ذلك في مصادر الخطيب .

([12]) السيوطي، ألفية السيوطي في علم الحديث، ج1، ص 87 .

(13) الهرري، الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص157 .

(14) المصدر السابق .

(15) المصدر نفسه .

(16) يمين صبر: وَهِي مَا ألزمهُ الْإِنْسَان يُقَال من ذَلِك أصبره الْحَاكِم على الْيَمين أَي أكرهه عَلَيْهَا وأوجبها عَلَيْهِ، انظر: (الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ج1، ص66). وفِي مَعْنَاهَا قَوْلَانِ أيضاً: أَحدهمَا: أَن يصبر نَفسه: أَي يحبسها على الْيَمين الكاذبة غير مبال بهَا. وَالثَّانِي: أَن يكون معنى الصَّبْر الجرأة، من قَوْله تَعَالَى: {فَمَا أصبرهم على النَّار} [الْبَقَرَة: 175] أَي يجترئ بِتِلْك الْيَمين على هتك دينه، انظر: (ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج1، ص309 .

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» فَنَزَلَتْ: {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا} [آل عمران: 77] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

وقال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، ثُمَّ ذَكَرَ **نَحْوَ** حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» [17].

قوله: (عن عبد الله، قال) هو ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

قوله: (ثم ذكر نحو حديث الأعمش)، المقصود أن منصوراً ذكر نحو حديث الأعمش السابق .

هذه الرواية تخالف الرواية السابقة، حيث إنها موقوفة، والرواية التي قبلها مرفوعة، وقد أوردها مسلم بالوجهين مقدمًا الرفع على الوقف، وكذلك أوردها البخاري وغيره بالوجهين أيضًا مرفوعة وموقوفة، ولنرى

تخريج الحديث من الوجهين:

أولاً: من أخرج الرواية المرفوعة:

فقد أخرجها: أحمد[18]، والبخاري [19]، وأبو داود[20]، والترمذي[21] ، وأبو يعلى في مسنده[22] ، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه[23]، جميعهم من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من حلف على يمين...) الحديث .

وأخرجها ابن أبي شيبة[24]، وأحمد[25]، وأبو عوانه[26]، والبيهقي[27]، جميعهم من طريق وكيع، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجها البخاري، وابن منده، مرفوعة من الطريق الموقوفة عند مسلم، لكن ليس من طريق جرير عن منصور، بل كلاهما من طريق شعبة عن منصور، به نحوه [28]، إلا أن البخاري لم يذكر حديث الأشعث في هذه الطريق.

وأخرجها البخاري أيضًا من طريق عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن منصور، به نحوه [29] .

ثانياً: من أخرج الرواية الموقوفة:

وهذه الرواية أقصد رواية جرير، عن منصور، سنأتي بها كاملة، حتى نعرف متنها، فقد ذكر مسلم إسنادها، وأحالها على رواية الأعمش التي قبلها، وقد أخرجها الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، فقال:

(17) مسلم، المسند الصحيح المختصر، ج1، ص123.

([18]) احمد بن حنبل ، المسند، ج 6، ص 81 .

([19]) البخاري، الجامع المسند الصحيح، ج3، ص121.

([20]) أبو داود، السنن، ج3 ص220 .

([21]) الترمذي، سنن الترمذي، ج4، ص 224.

([22]) أبو يعلى، مسند أبي يعلى، ج 125، ص 125.

([23]) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج 11، ص 482.

([24]) ابن أبي شيبه، المصنف، ج2، ص361.

([25]) احمد بن حنبل ، المسند، ج 7، ص 261.

([26]) أبو عوانه، مستخرج أبي عوانة، ج4 ، ص 45.

([27]) البيهقي، السنن الكبرى، ج10، ص 299.

([28]) البخاري، الجامع المسند الصحيح، ج 8، ص 134، ابن منده، الإيمان، ج 2، ص 626.

([29]) المصدر السابق، ج 9، ص 72.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا} [آل عمران: 77] فَقَرَأَ إِلَى {عَذَابٌ أَلِيمٌ} [آل عمران: 77]، ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: فَحَدَّثْنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ وَاللَّهِ أُنْزِلَتْ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»، قُلْتُ: إِنَّهُ إِذًا يَحْلِفُ وَلاَ يُبَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا} [آل عمران: 77] إِلَى {وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [آل عمران: ٧٧ [30]

وأخرجها أيضاً : ابن جرير الطبري[31]، وابن منده[32]، والبيهقي[33]، ثلاثتهم من طريق جرير، عن منصور، عن أبي وائل شقيق بن سلمه قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه...الحديث .

نلاحظ من خلال هذه التخريجات أن البخاري، وابن منده، رحمهما الله قد أخرجا الرواية عن منصور بالوجهين، بالرفع والوقف، ثم إن رواية جرير، عن منصور هكذا وقعت موقوفة في الصحيحين، وعند ابن منده، وابن جرير الطبري، والبيهقي، ولم يقع فيها الرفع، وقد سبق الحديث الماضي من رواية الأعمش مرفوعا، ولفظه: عن عبد الله، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، وكذا وقع التصريح برفعه كما أسلفنا في رواية أبي معاوية عن الأعمش، وكذلك وقع التصريح برفعه في رواية شعبة، عن منصور عند البخاري في الإيمان والنذور، وعند ابن منده، وكذلك وقع التصريح، بالرفع أيضاً عند البخاري، في كتاب الإحكام من رواية سفيان الثوري، عن منصور، والذي يظهر أن منصوراً كان يرويه بالوجهين، أحياناً مرفوعاً، وأحياناً موقوفاً .

ومنصور تابع الأعمش في رواية هذا الحديث عن أبي وائل، لكن مع بيان محل المخالفة بين الروايتين، سواء في الرفع والوقف، أو في بعض الألفاظ المذكورة، ثم ذكر (نحو) حديث الأعمش أي أن باقي الرواية مثل حديث الأعمش، من قوله (دخل الأشعث بن قيس...الخ)، مع ذكر الاستثناء حيث قال (كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر) يعني أن منصوراً خالف الأعمش في قوله: كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر، فإن الأعمش أوردة بلفظ: كان بيني وبين رجل أرض باليمن، استثناء من ذكر المشابهة بين الروايتين.

ثم بعد ما فرغ منصور من هذا الحديث المذكور، ذكر باقي الحديث (نحو حديث الأعمش)، أي مثل حديث الأعمش السابق من قوله: قال فدخل الأشعث بن قيس ...

الخلاصة: معنى ذلك أن (نحو) هنا هي بمعنى المثل، وجاء بها من أجل تجنب تكرار الألفاظ، وذلك بدليل الاستثناء المذكور، ولبيان الاختلاف بين الرفع والوقف، وهذا هو مقصود الإمام مسلم منها هنا، والله أعلم .

والحاصل أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا مرفوعٌ صحيح، لا يضره وقفه في بعض طرقه؛ لأن الرفع فيه أكثر، على أن الموقوف في مثل هذا له حكم الرفع؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه، والله أعلم .

- **المطلب الثاني : حديث (أدنى أهل الجنة منزلة).**

متن الحديث:

قال الإمام مسلم :حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، وَابْنِ أَبْجَرَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رِوَايَةً إِنْ شَاءَ اللهُ **ح**، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ،

(30) البخاري، الجامع المسند الصحيح، ج8، ص143.
(31) الطبري، تفسير الطبري، ج 5، ص 519.
(32) ابن منده، الإيمان لابن منده، ج 2، ص 627.
(33) البيهقي، السنن الكبرى، ج 10، ص 428.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

سَمِعَا الشَّعْبِيَّ، يُخْبِرُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، وَابْنُ أَبْجَرَ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ سُفْيَانُ: رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا، أُرَاهُ ابْنَ أَبْجَرَ قَالَ: " سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ، مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً، قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ[34] ، فَيُقَالُ لَهُ: أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ، وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ، وَلَذَّتْ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، قَالَ: رَبِّ، فَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ "، قَالَ: وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: " {فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ} [السجدة: 17] الْآيَةَ.

وقال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبْجَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَخَسِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ[35] مِنْهَا حَظًّا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ **بِنَحْوِهِ**[36].

قوله: وساق الحديث (بنحوه)، المقصود أن عبيد الله الأشجعي ذكر بنحو حديث سفيان بن عيينة عن ابن أبجر، فوافقه في بعض الألفاظ والمعاني .

ولو تأملنا هذا الحديث لوجدنا فيه عدة روايات يرويها مطرف، وابن أبجر عن الشعبي :

الأولى: رواية مطرف، وابن أبجر معاً عن الشعبي مرفوعة، وفيها (رواية إن شاء الله)، وهذه العبارة تعني أن الحديث مرفوع، وقد بين ذلك النووي في شرحه على

صحيح مسلم أن هذه العبارة تعني الرفع [37] .

الثانية: رواية مطرف، وابن أبجر، أيضاً عن الشعبي، قال سفيان: رفعه أحدهما، أراه ابن أبجر، معناه أن أحدهما وهو ابن أبجر رفع الحديث وأضافه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والآخر أوقفه على المغيرة .

الثالثة: الرواية الموقوفة، وهي عن عبد الملك بن أبجر وحده، رواها عنه عبيد الله الأشجعي .

هذه الرواية تخالف التي قبلها ، حيث إنها موقوفة على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، والأولى مرفوعة .

تخريج الحديث :

أولاً: من أخرج الحديث مرفوعاً :

أخرجه: الحميدي[38]، والترمذي[39]، وأبو عوانة[40]، وابن حبان [41] ، وابن منده[42].

---

(34) أَخَذَاتِهم) أخذ الناسُ أخذاتِهم، أي: نزلوا منازلَهم المختصة بهم، زاد الحميدي في غريبه: واستَوْفَوا مراتبهم، والإِخَاذة: الأرض يأخذها الرجل لنفسه يحوزها، قاله ابن فارس، انظر: ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ج 10، ص 533 .

(35) أخس أهل الجنة: قال النووي رحمه الله : هكذا ضبطناه بالخاء المعجمة، وبعدها السين المشددة، وهكذا رواه جميع الرواة، ومعناه: أدناهم، انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج3، ص46.

(36) مسلم، **المسند الصحيح**، ج1، ص176.

(37) أنظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج3، ص 45 .

(38) الحميدي، مسند الحميدي، ج 2، ص 24.

(39) الترمذي، سنن الترمذي، ج 5، ص 347.

(40) أبو عوانه، مستخرج أبي عوانة، ج2 ، ص 190.

(41) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج 14، ص 99.

(42) ابن منده، الإيمان لابن منده، ج 2، ص 820.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن أبجر، ومطرف بن طريف، كلاهما عن الشعبي به نحوه، أي من نفس طريق مسلم السابقة، ولم أجد له سوى هذه الطريق .

ثانياً من أخرج الحديث موقوفاً :

لم أقف حسب اطلاعي إلا على رواية مجالد، عن الشعبي، عن المغيرة بن شعبة، عند ابن أبي شيبه في المصنف[43].

وهي ضعيفة لضعف مجالد هذا، وهو مجالد بن سعيد الهمداني، ضعفه يحيى القطان، وكان ابن مهدي لا يروي عنه[44]، يقول يحيى بن معين: مجالد ضعيف واهي الحديث [45]، ويقول النسائي: مجالد بن سعيد كوفي ضعيف [46] .

قال الدارقطني: ومجالد بن سعيد الكوفي ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، ومجالد لا يعتبر به[47] .

وأما رواية عبيد الله الأشجعي التي أحالها مسلم على رواية ابن عيينة، فقد أخرجها ابن منده في كتاب الإيمان فقال:

أَخْبَرَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ الْأَشْجَعِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبْجَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَخَسِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْهَا حَظًّا، فَقِيلَ لَهُ: ذَاكَ رَجُلٌ يُؤْتَى وَقَدْ دَخَلَ النَّاسُ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلْ، فَيَقُولُ: أَيْنَ وَقَدْ أَخَذَ النَّاسُ أَخَذَاتِهِمْ، فَيُقَالُ: اعْدِدْ أَرْبَعَةً مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا فَيَكُونُ لَكَ مِثْلُ الَّذِي كَانَ لَهُمْ، وَلَكَ أُخْرَى شَهْوَةُ نَفْسِكَ، فَيَقُولُ: أَشْتَهِي كَذَا وَأَشْتَهِي كَذَا، وَيُقَالُ: لَكَ أُخْرَى لَذَّةُ عَيْنِكَ، فَيَقُولُ: أَلَذُّ كَذَا وَأَلَذُّ كَذَا، فَيُقَالُ: لَكَ عَشْرَةُ أَضْعَافٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ عَنْ أَعْظَمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيهَا حَظًّا، فَقَالَ: ذَلِكَ عَلَى خَتْمَتِهِ عَلَيْهِ يَوْمَ خَلَقْتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، قَالَ الشَّعْبِيُّ: فَبَيَانُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْقُرْآنِ: {فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ} [السجدة: 17] . الْآيَةُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. «عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ فِي إِثْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ لِيُبَيِّنَ الْحَدِيثَ الْمَوْقُوفَ مِنَ الْمَرْفُوعِ. وَحَدِيثُ ابْنِ أَبْجَرَ رَوَاهُ مَوْقُوفًا [48]

أقوال العلماء في الحديث:

وقد رجّح العلماء الرواية المرفوعة، حيث قال الإمام الترمذيّ رحمه الله بعد إخراج الحديث الأول: ورواه بعضهم عن الشعبيّ، عن المغيرة، ولم يرفعه، والمرفوع أصحّ[49].

وما قاله الترمذيّ موافق لصنيع الإمام مسلم ، حيث أخرجه في صحيحه، مقدماً المرفوع إشارةً إلى ترجيحه ، وإنما أخرج الموقوف بيانًا للاختلاف.

قال الحافظ ابن منده بعد إخراج رواية عبيد الله الأشجعي الموقوفة: أخرجه مسلم، عن أبي كريب، في إِثْر حديث ابن عيينة ؛ ليبين الحديث الموقوف من المرفوع [50].

الخلاصة: بعد تخريج الحديث، ونقل أقوال بعض أهل العلم فيه، يتبين لنا أن الإمام مسلمَ قدم الرواية المرفوعة على الموقوفة، إشارة إلى ترجيحها، وتقديمها على الموقوفة، ويؤيد ذلك قول الإمام الترمذي: ورواه بعضهم عن الشعبيّ، عن المغيرة، ولم يرفعه، **والمرفوع أصحّ .**

وكذلك قول الحافظ ابن منده بعد إخراج الرواية الموقوفة، أخرجه مسلم ليبين الحديث الموقوف من المرفوع .

([43]) ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، ج 7، ص 37.

([44]) البخاري، التاريخ الكبير، ج8، ص9 .

([45]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8، ص 362 .

([46]) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ج1، ص95 .

([47]) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، ج1، ص64.

([48]) ابن منده، كتاب الإيمان، ج2، ص821 .

([49]) الترمذي، سنن الترمذي، ج5، ص347.

([50]) ابن منده، كتاب الإيمان، ج2، ص821 .

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وقد قلنا أن ما قاله الترمذي، موافق لصنيع مسلم، وذلك بتقديم المرفوع على الموقوف، وتأخير المرفوع، ومع هذا التأخير فقد أعرض مسلم عن لفظ هذه الرواية، وأحالها على ما قبلها، وأشار إليها بقوله (بنحوه)، وذلك لبيان الاختلاف بين الحديث الموقوف والمرفوع، وإنما أخرج الموقوف بياناً للاختلاف، وهذا هو المقصود من هذه الإشارة، والله أعلم .

والاختلاف بين الروايتين لا يؤثر في صحة الحديث، فابن عيينة من الثقات المعروفين، وزيادته مقبولة، وكذلك الموقوف له حكم المرفوع؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي، فلا بد أن يكون سمعه الصحابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المبحث الثالث : بيان محل المخالفة بين الروايتين فيما يخص الوصل والإرسال، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول : حديث (الثلث والثلث كثير).**
- **متن الحديث:**

قال الامام مسلم : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ، فَبَكَى، قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَبِالثُّلُثَيْنِ؟، قَالَ: «لَا»، قَالَ: «فَالنِّصْفُ؟» قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالثُّلُثُ؟ قَالَ: " الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ أَوْ قَالَ: بِعَيْشٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ " وَقَالَ: بِيَدِهِ

وقال الإمام مسلم: وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ **بِنَحْوِ** حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ [51].

قوله (بنحو حديث الثقفي)أي أن حماد بن زيد ذكر هذا الحديث بنحو حديث عبد الوهاب (الثقفي) السابق، عن أيوب السختياني.

فهذه الرواية مرسلة والأولى متصلة، لأن أولاد سعد تابعيون.

تخريج الحديث من الوجهين :

أما الرواية الموصولة فقد أخرجها الإمام أحمد من طريق وهيب عن أيوب السختياني[52]، وأخرجها البخاري في الأدب المفرد[53]، من نفس طريق الثقفي التي عند مسلم، وكذلك ابن خزيمة[54]

وأما الرواية المرسلة : فقد أخرجها سعيد بن منصور[55]، ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار[56]، وأبو يعلى[57]، ثلاثتهم من طريق ابن عون، عن عمرو بن سعيد، به نحوه .

ورواية حماد بن زيد، لم أجد من أخرجها كاملة إلا أن أبا عوانة قال:

---

(51) مسلم، المسند الصحيح، ج3، ص1253.

(52) احمد بن حنبل ، المسند، ج 3، ص 50.

(53) البخاري، الأدب المفرد، ج1، ص 183.

(54) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج 2، ص 1131.

(55) سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، ج1، ص 129.

(56) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج 13، ص 231.

(57) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ج 2، ص 116.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

حدثنا الصغاني، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن ثلاثة من بني سعد بن مالك كلهم يحدث عن أبيه، كلهم يقول: مرض سعد بمكة، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده، فقال: يا رسول الله إني أرهب أن أموت بالأرض التي هاجرت منها فذكر مثله سواء "أهلك أغنياء، أو قال بخير، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من تدعهم يتكففون الناس [58].

ومن فوائد الاستخراج: الإتيان بمتن الرواية، التي ذكر مسلم إسنادها، وأحالها على الرواية التي قبلها .

ورواية حماد بن زيد هذه مرسلة، وليس في ولد سعد بن أبي وقاص من له صحبة، ولا رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، قاله الدارقطني وغيره، وهذا الحديث وإن كان مرسلا من هذا الوجه، فإنه متصل في كتاب مسلم وغيره، من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، ومن حديث مصعب بن سعد أيضا عن أبيه، والطريق الذي ذكر الدارقطني أنها مرسلة، إنما أوردها مسلم في الشواهد، ومع ذلك فقد أخرجها في كتابه متصلة من وجه آخر من حديث عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، بإسناده المتقدم، وقال فيها: عن ثلاثة من ولد سعد كلهم يحدثه عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على سعد يعوده بمكة الحديث، فثبت اتصاله في الكتاب من حديث أيوب بن أبي تميمة أيضا، وإنما أورده مسلم من الوجهين المذكورين عن أيوب؛ لينبه على الاختلاف عليه في إسناده [59]

أقوال العلماء في الحديث:

قال القاضي عياض: وأرى مسلمًا أدخل هذه الروايات ليبين الخلاف فيها، وهى وشبهها عندي من العلل التي وعد بذكرها فى مواضعها، وظنّ ظانون أنه يأتى بها مفردة فقالوا: توفى قبل تأليفها [60] .

قال القرطبي: وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث انقطاع في أصل كتاب مسلم، وهو من المواضع المنقطعة الأربعة عشر، لكن لا يضر ذلك إن صحَّ؛ لأنه قد رواه من طرق أخرى متصلة[61].

الخلاصة: بعد نقل أقوال أهل العلم على هذا الحديث وتخريجه، أقول كما قال القاضي عياض سابقاً إنما أخرج مسلم هذه الرواية المختلف في وصلها وإرسالها ليبين اختلاف الرواة في ذلك.

وأقول هنا وأخرها وحذف متنها، وأحالها على التي قبلها، وأشار إليها بقوله: (بنحو)، ولعل ذلك إشارةً منه إلى إعلالها، وهذا هو المقصود من هذه الإشارة والله أعلم .

والحديث متصل من غير هذه الرواية عند مسلم وغيره ولله الحمد، وإنما أوردها مسلم في المتابعات، وهذا لا يضر، و مع ذلك فقد أخرجها في كتابه متصلة من وجه آخر من حديث عبد الوهاب الثقفي عن أيوب، بإسناده المتقدم.

المطلب الثاني: حديث (لعن الله الواشمات والمستوشمات) .

متن الحديث:

قال الامام مسلم : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ[62] وَالْمُسْتَوْشِمَات[63]، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ[64]،

---

[58] أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، ج12، ص606.

[59] انظر: الرشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، ج1، ص319 – ص 321 .

[60] القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج5، ص369 .

[61] القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج4، ص550 .

[62] الواشمة: هي التي تصنع الوشم، قال نافع: الوشم في اللثة، وهو تغييرها بالكحل بعد الشرط، انظر: القرطبي، اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، ج 4، ص 421.

[63] والمستوشمة: هي المستدعية لذلك، انظر: (المصدر السابق) .

[64] والمتنمصة: هي التي تقلع ما يخلق في جبهتها من الشعر بالمنماص، انظر: (المصدر نفسه) .

وَالْمُتَفَلِّجَاتِ[65] لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ» قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَتَتْهُ فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ، لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: «وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ» فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَيِ الْمُصْحَفِ فَمَا وَجَدْتُهُ فَقَالَ: " لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7] " فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَإِنِّي أَرَى شَيْئًا مِنْ هَذَا عَلَى امْرَأَتِكَ الْآنَ، قَالَ: «اذْهَبِي فَانْظُرِي»، قَالَ: فَدَخَلَتْ عَلَى امْرَأَةِ عَبْدِ اللهِ فَلَمْ تَرَ شَيْئًا، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ نُجَامِعْهَا»

وقال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ (66).

قوله (بنحو حديثهم)، والصواب (بنحو حديثه) بالإفراد، أي ذكر الأعمش، بنحو حديث منصور.

وهذا الإسناد مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: ولم يسنده عن الأعمش غير جرير. وخالف أبو معاوية وأبو عبيدة بن معن وغيرهما عن الأعمش قالوا عن إبراهيم عن عبد الله **مرسلاً**، وهو صحيح

من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فأما الأعمش قال: صحيح عنه **مرسل** (67).

وفي استدراك الدارقطني نظر، لأنه قال لم يسنده عن الأعمش غير جرير، ومع ذلك ساق بسنده متابعة سفيان لجرير عن الأعمش فقال :

حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أحمد بن الجهم الكاتب، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمَوْشُومَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لُعِنَ الْوَاشِمَاتُ نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

وقال: لَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ أَبِي طَالِبٍ الكاتب [68].

ولعل الدارقطني لم يعتد بهذه المتابعة؛ لذلك أخرجها في العلل؛ لأن الفريابي يقال: أخطأ في شيء من حديث الثوري، فلعل هذا منها.

تخريج الحديث :

الرواية الأولى: أخرجها أحمد[69]، والدارمي[70]، والبخاري[71]، وابن ماجه[72]، والنسائي في الصغرى [73]، كلهم من طريق سفيان، عن منصور، به نحوه .

---

(65) والمتفلجة: هي التي تفرق بين الأسنان المتصلة، انظر: (المصدر نفسه) .

(66) مسلم، المسند الصحيح، ج3، ص1678.

(67) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، ج1، ص232.

(68) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبويه، ج5، ص136 .

(69) أحمد بن حنبل، المسند، ج7، ص 197.

(70) الدارمي، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، ج 3، ص 1730.

(71) البخاري، الجامع المسند الصحيح، ج 6، ص 147.

(72) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج1، ص ح 1989.

(73) النسائي، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، ج8، ص 146.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الرواية الثانية: لم أجد هذه الرواية إلا بسند مسلم نفسه، وقد وجدتُ قولاً للبزار بعد أن أخرج هذه الرواية قال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا جرير بن حازم، ويكون بذلك قد وافق قول الدارقطني، قول البزار من قبل .

وقد أخرجها بنفس سند مسلم: الإمام أحمد(74)، والبزار(75)، والنسائي في الصغرى(76)، وابن الجعد .

وسنسوق رواية ابن الجعد رحمه الله في مسنده، بسند مسلم، من أجل الإتيان بمتن هذه الرواية، التي ذكر مسلم إسنادها، وأحالها على الرواية التي قبلها، قال ابن الجعد:

حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، نا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، نا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لُعِنَ الْوَاشِمَاتُ، وَالْمُتَفَلِّجَاتُ، وَالْمُتَنَمِّصَاتُ، وَالْمُغَيِّرَاتُ خَلْقَ اللَّهِ» . قَالَ: " فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ: إِنِّي لَأَظُنُّهَا فِي أَهْلِكَ، فَقَالَ لَهَا: اذْهَبِي، فَانْظُرِي، فَذَهَبَتْ فَلَمْ تَرَ شَيْئًا، فَقَالَتْ: مَا وَجَدْتُ مَا تَقُولُ فِي الْمُصْحَفِ. فَقَالَ: بَلَى وَاللَّهِ، قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (77) .

قَالَ الحافظ رحمه الله تعالى: أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بني أسد بن خزيمة ولم نقف لها على ترجمة ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن لها إدراكًا والله تعالى، أعلم بالصواب. (78).

الخلاصة: أن الذي يظهر أن هذه الرواية فعلًا مرسلة، وأنه لم يسندها عن الأعمش غير جرير، ولكن الحديث متصل من الطرق الأخرى التي أخرجها مسلم في نفس الباب، وقد أخرها مسلم، وأحال لفظها على ما قبلها، وأشار إليها بقوله (بنحو)؛ وذلك للتنبيه على اختلاف الرواة في وصلها وإرسالها، وهذا هو المقصود من هذه الإشارة، والله اعلم

خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث

وفي ختام هذه الدراسة تبين معنا أن لمسلم عدة مقاصد من الإشارة بقوله (نحوه) وصورها نجملها في النقاط التالية:

1. إن من مقصوده من هذه الإشارات هو المتابعة لما قبلها من أحاديث الباب، ومنها بيان اختلاف الرواة في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، ومنها المثلية في المعنى من أجل تجنب تكرار الألفاظ، ومنها الاختصار والدقة في صناعة الأسانيد والبراعة فيها.
2. إن قول الإمام مسلم (نحوه) وصورها هي عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في بعض ألفاظه وبعض معانيه، بمعنى أنه حديث آخر لا يتحد مع الأول لفظاً ومعنى، وعليه فلا يجوز تركيب المذكور على السند الثاني .
3. تبين معنا أن هذه الإشارات لا بدّ لها من البحث والتحري، والمقارنة بين الألفاظ حتى تكون واضحة المعنى ونفهم مقاصد مسلم منها.

(74) أحمد بن حنبل، المسند، ج 7، ص 361.
(75) البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ج 4، ص 329.
(76) النسائي، السنن الصغرى، ج8، ص 188.
(77) ابن الجعد، مسند ابن الجعد، ج1، ص138.
(78) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج10، ص373.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أهم التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي.

1. دراسة العبارات الإشارية الأخرى عند مسلم مثل ساق الحديث، واقتص الحديث وغيرها للوصول إلى حقيقتها، ومعرفة ما هو مقصوده منها.
2. عمل بحث علمي متكامل تتبناه إحدى الجامعات لدراسة جميع الإشارات في صحيح مسلم، يوزع على طلاب الدراسات العليا على شكل رسائل جامعية .

المصادر والمراجع

ابن الأثير, مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري, (د. ت)، *جامع الأصول في أحاديث الرسول*, تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط – بشير عيون, ط1، (د. م)، الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان.

البخاري, أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، 1409هـ– 1989م, *الأدب المفرد*, تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي, ط3، بيروت، الناشر: دار البشائر الإسلامية.

البخاري, أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي, (د. ت)، *التاريخ الكبير*, (د. ط)، حيدر آباد – الدكن، (د. ن).

البخاري, أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي, 1422هـ، *الجامع المسند الصحيح*, تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (د. م)، الناشر: دار طوق النجاة .

البرقاني, أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر, 1404هـ، *سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه*, تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري, ط1, لاهور، باكستان، الناشر: كتب خانه جميلي .

البزار, أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد, 2009م، *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*, تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله, ط1، المدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم .

البقاعي, برهان الدين إبراهيم بن عمر، 1428هـ، 2007م، *النكت الوفية بما في شرح الألفية, تحقيق*: ماهر ياسين الفحل, ط1، (د. م)، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون.

الترمذي, أبو عيسى حمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك, 1395هـ– 1975م، *سنن الترمذي*, تحقيق: احمد شاكر, ط2، مصر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

ابن الجعد, علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي،1410هـ – 1990م، *مسند ابن الجعد*, تحقيق: عامر أحمد حيدر, ط1، بيروت، الناشر: مؤسسة نادر .

الجوزجاني، سعيد بن منصور, أبو عثمان بن شعبة الخراساني, 1403هـ –1982م, *سنن سعيد بن منصور*, تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, ط1، الهند، الناشر: الدار السلفية .

ابن الجوزي, جمال الدين أبو الفرج, (د. ت)، *كشف المشكل من حديث الصحيحين*, تحقيق : علي حسين البواب, (د. ط)، الرياض، الناشر: دار الوطن .

ابن أبي حاتم, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، 1271هـ 1952م، *الجرح والتعديل*, ط1، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي و طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند.

الحاكم, أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري, 1988م، *سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم*, تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر, ط1, بيروت، الناشر: دار الغرب الإسلامي .

ابن حبان, حمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، 1993م، *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة .

ابن حجر, أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي, 1379هـ، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*, (د. ط) بيروت، الناشر: دار المعرفة .

الحميدي, أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي, 1996م, *مسند الحميدي*, تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ, ط1، سوريا، الناشر: دار السقا.

الحميدي, محمد بن فتوح, 1415هـ-1995م ., *تفسير غريب ما في الصحيحين*, تحقيق د. زبيدة محمد عبد العزيز, ط1، القاهرة- مصر، الناشر: مكتبة السنة .

ابن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، 1421هـ -2001م، *المسند*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ط1، (د. م)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

ابن خزيمة, أبو بكر محمد بن إسحاق, 1424هـ - 2003م، *صحيح ابن خزيمة*, تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي, ط3، (د. م)، الناشر: المكتب الإسلامي.

الدارقطني, ابو الحسن علي بن عمر بن أحمد، 1405هـ, *الإلزامات والتتبع*, تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي, ط2، (د. م)، (د. ن).

الدارقطني, ابو الحسن علي بن عمر بن أحمد, 1405هـ، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*, تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي, ط1، (د. م)، (د. ن).

الدارمي, أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل, 1412هـ - 2000م, *مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)*, تحقيق: حسين سليم أسد الداراني, ط1, المملكة العربية السعودية، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع .

أبو داود, سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني،1430 هـ - 2009، *السنن*، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، ط1، (د. م)، الناشر: دار الرسالة العالمية .

الرازي, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر, 142هـ / 1999م, *مختار الصحاح*, تحقيق: يوسف الشيخ محمد, ط5، صيدا - بيروت, الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (د. ت)، *ألفية السيوطي في علم الحديث*، (د. ط)،(د. م) الناشر: المكتبة العلمية.

ابن أبي شيبة, أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان, 1409هـ، *المصنف في الأحاديث والآثار*, تحقيق: كمال يوسف الحوت, ط1، الرياض، الناشر: مكتبة الرشد .

الطبري, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي, 1422هـ - 2001م, *تفسير الطبري*, تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي, ط1، (د. م) هـ, الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الطحاوي, أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي, 1415هـ، 1494م, *شرح مشكل الآثار*, تحقيق: شعيب الأرنؤوط, ط1، (د. م)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

العطار, الرشيد يحيى بن علي, 1417هـ، *غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة*, تحقيق: محمد خرشافي، ط1، المدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم.

أبو عوانة, يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني, 1435هـ - 2014 م، *مستخرج أبي عوانة*, تحقيق: عباس شهاب الدين وآخرون، ط1، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة.

عياض, القاضي ابن موسى بن عياض البستي, (1988م), *إكمال المعلم بفوائد مسلم*, تحقيق: يحيى اسماعيل, ط1، مصر، الناشر: دار الوفاء.

ابن فارس, أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين, 1399هـ – 1979م, *معجم مقاييس اللغة*, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, (د. ط)، (د. م)، الناشر: دار الفكر.

الفيروز آبادي, مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب, 1426هـ – 2005، *القاموس المحيط*, تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, ط8، بيروت – لبنان، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع..

القرطبي, أبو العباس أحمد بن عمر, 2014م – 1435هـ, *اختصار صحيح البخاري وبيان غريبة*, تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب, ط1, دمشق– سوريا، الناشر: دار النوادر.

القرطبي, أبو العباس أحمد بن عمر, (1417هـ), *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم* تحقيق: محيي الدين ميستو, ط1، دمشق, الناشر: دار ابن كثير.

ابن ماجة, أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني, (د. ت), *سنن ابن ماجة*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, (د.ط)، (د. م) الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي.

مختار, أحمد عبد الحميد عمر, 1429هـ – 2008م, *معجم اللغة العربية المعاصرة*, ط1، (د. م)، الناشر: عالم الكتب.

مسلم, بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، (د. ت), *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, (د. ط)، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي .

ابن منده, أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي, 1406هـ, *كتاب الإيمان*, تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، ط2، بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة.

ابن منظور, محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين, 1414هـ, *لسان العرب*, ط3, بيروت, الناشر: دار صادر.

النسائي, أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني, 1396هـ, *الضعفاء والمتروكون*, تحقيق: محمود إبراهيم زايد, ط1, حلب، الناشر: دار الوعي .

النسائي, أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني, 1406 – 1986, *المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي*, تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة, ط1, حلب، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية .

النووي, أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف, 1405هـ – 1985م, التقريب *والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*, تحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت, ط1، بيروت، الناشر: دار الكتاب العربي.

النووي, أبو زكريا محيي الدين بن يحيى, 1392هـ, *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*, ط2، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الهرري, محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي, 1430هـ – 2009م، *الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج*, ط1، (د. م)، الناشر: دار المنهاج – دار طوق النجاة .

أبو يعلى الموصلي, أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، 1404 – 1984, *مسند أبي يعلى*, تحقيق: حسين سليم أسد, ط1، دمشق، الناشر: دار المأمون للتراث .

قائمة المراجع المرومنة:

Ibn al-Atheer, Majd al-Din Abu al-Saadat al-Mubarak bin Muhammad al-Shaybani al-Jazari, (d. T), Jami's al-Usul in the hadiths of the Messenger, edited by: Abd al-Qadir al-Arnaout - Bashir Ayoun, 1st ed. (D. M), Publisher: Halawani Library - Press Al Mallah - Dar Al Bayan Library.

Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Jaafi, 1409 AH - 1989 AD, Al-Adab Al-Single, Edited by Muhammad FuadAbd Al-Baqi, 3rd Edition, Beirut, Publisher: Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah.

Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Jaafi, (Dr. T), Al-Tariq Al-Kabeer, (Dr. T), Hyderabad - Deccan, (Dr. N).

Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Jaafi, 1422 AH, Al-Jami 'Al-Musnad Al-Sahih, edited by: Muhammad Zuhair Bin Nasser Al-Nasser, Edition 1, (Dr. M), publisher: Dar Touq Al-Najat.

Al-Barqani, Ahmad bin Muhammad bin Ahmed bin Ghaleb, Abu Bakr, 1404 AH, Al-Barqani's Questions by Al-Darqutni, Al-Karaji's narration about him, investigation by: Abdul Rahim Muhammad Ahmad Al-Qashqari, 1st Edition, Lahore, Pakistan, Publisher: Books betrayed by Jumaili.

Al-Bazar, Abu Bakr Ahmad Ibn Amr Ibn Abd Al-Khaleq Bin Khallad, 2009 AD, Musnad Al-Bazzar published in the name of Al-Bahr Al-Zakhkhar, edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, 1st Edition, Al-Madinah Al-Munawwarah, Publisher: Library of Science and Governance.

Al-Buqai, Burhan al-Din Ibrahim bin Omar, 1428 AH, 2007 CE, loyal jokes, including the explanation of the millennium, edited by: Maher Yassin Al-Fahal, 1st ed. (D. M), publisher: Al-Rashed Library Publishers.

Al-Tirmidhi, Abu Issa Hamad bin Isa bin Surah bin Musa bin al-Dahhak, 1395 AH - 1975 CE, Sunan al-Tirmidhi, edited by: Ahmad Shaker, 2nd Edition, Egypt, Publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi Library and Press Company.

Ibn al-Jaad, Ali bin al-Jaad bin Ubaid al-Jawhari al-Baghdadi, 1410 AH - 1990 CE, Ibn al-Jaad'sMusnad, edited by: Amer Ahmad Haidar, 1st Edition, Beirut, publisher: Nader Foundation.

Al-Jawzjani, Saeed bin Mansour, Abu Uthman bin Shu'bah al-Khurasani, 1403 AH-1982 CE, Sunan Saeed bin Mansour, edited by: Habib al-Rahman al-Azami, i 1, India, publisher: Dar al-Salafiyyah.

Ibn al-Jawzi, Jamal al-Din Abu al-Faraj, (d. T), revealed the problem from the hadith of the two Sahihs, edited by: Ali Hussein Al-Bawab, (D. T), Riyadh, publisher: Dar Al-Watan.

Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris, 1271 AH 1952 CE, Al-Jarrah and Al-Ta'idil, 1st Edition, Beirut, Publisher: House of Revival of Arab Heritage and the edition of the Ottoman Board of Knowledge - Hyderabad, Deccan – India.

Al-Hakim, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamdawiya al-Nisaburi, 1988 CE, Questions of Masoud bin Ali al-Sijzi to the Governor, investigation: Muwaffaq bin Abdullah bin Abdul Qadir, 1st Edition, Beirut, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami.

Ibn Hibban, Hamad bin Habban bin Ahmed bin Hibban bin Muadh bin Mu'abd, Al-Tamimi, Abu Hatim, Al-Darami, Al-Busti, 1993 AD, Sahih Ibn Hibban, arranged by Ibn Balban, edited by: Shuaib Al-Arnaout, 2nd Edition, Beirut, Publisher: Foundation for the Resalah.

Ibn Hajar, Ahmad bin Ali Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i, 1379 AH, Fath al-Bari SharhSahih al-Bukhari, (d. I) Beirut, publisher: Dar al-Marif.

Al-Hamidi, Abu Bakr Abdullah bin Al Zubair bin Isa bin Obaidullah Al-Qurashi, 1996, Musand al-Hamidi, Enquête: Hassan Salim Assad al-Darani, I1, Syrie, Éditeur: Dar al-Sakka.

Al-Hamidi, Abu Bakr Abdullah bin Al Zubair bin Isa bin Obaidullah Al-Qurashi, 1996, Musand al-Hamidi, Enquête: Hassan Salim Assad al-Darani, I1, Syrie, Éditeur: Dar al-Sakka.

Ibn Hanbal, Abu Abdullah Ahmad Ibn Muhammad Ibn Hanbal Ibn Hilal Ibn Asad -Shaibani, 1421 AH -2001 AD, Al-Musnad, edited by: Shuaib Al-Arna`ut - Adel Morshed, and others, ed1, (d. M), publisher: Foundation for the message.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Muhammad Ibn Ishaq, 1424 AH - 2003 CE, Sahih Ibn Khuzaymah, edited by Dr. Muhammad Mustafa al-Azami, 3rd ed. (D. M), Publisher: The Islamic Office.

Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed, 1405 AH, Obligations and Traceability, investigation by: Sheikh Muqbel bin Hadi Al-Wadaei, ed. 2, (Dr. M), (Dr. N).

Al-Darqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed, (1405 AH), the causes mentioned in the hadiths of the Prophet, edited by: Mahfouz Al-Rahman Al-Salafi, ed. 1, (Dr. M), (Dr. N).

Al-Darami, Abu Muhammad Abdullah bin Abd al-Rahman bin al-Fadl, 1412 AH - 2000 CE, Musnad al-Darami known as (Sunan al-Darami), edited by: Hussein Salim Asad al-Darani, First Edition, Kingdom of Saudi Arabia, Publisher: Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution.

Abu Dawood, Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sijjastani, 1430 AH - 2009, as-Sunan, edited by: Shuaib Al-Arna`ut - Muhammad KamilKarah Belli, ed1, (d. M), publisher: Dar Al-Risalah Al-Alamiah.

Al-Razi, Zain Al-Din Abu Abdullah Muhammad Ibn Abi Bakr Ibn Abd al-Qadir, 142 AH / 1999 AD, Mukhtar Al-Sahhah, Edited by: Yusef Al-Sheikh Muhammad, 5th Edition, Saida - Beirut, Publisher: Al-Asriyya Library - Al-Dar Al-Modelhiya.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. T), Millennium al-Suyuti in the science of hadith, (d. I), (d. M) Publisher: The Scientific Library.

Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah bin Muhammad bin Ibrahim bin Othman, 1409 AH, compiled in Hadiths and Archeology, edited by: Kamal Yusef Al-Hout, 1st Edition, Riyadh, Publisher: Al-Rashed Library.

Al-Tabari, Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Katheer bin Ghaleb al-Amili, 1422 AH - 2001 CE, Tafseer al-Tabari, edited by: Dr. Abdullah bin Abdul-Mohsen al-Turki, 1st ed..

Al-Tahawi, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Salama bin Abd al-Malik bin Salamah al-Azdi, 1415 AH, 1494 CE, Explanation of the Archeology Problem, Edited by: Shuaib Al-Arna'out, 1st Edition, (Dr. M), Publisher: Foundation for the Message.

Al-Attar, Al-Rasheed Yahya Bin Ali, 1417 AH, deceived the benefits collected in explaining what happened in Sahih Muslim from the hadiths that are interrupted, edited by: Muhammad Khurshafi, Edition 1, Al-Madinah Al-Munawwarah, Publisher: Library of Science and Governance.

Abu Awana, Yaqoub bin Ishaq bin Ibrahim Al-Esfraini, 1435 AH - 2014 CE, extracted from Abu Awana, edited by: Abbas Shihab Al-Din and others, i 1, The Kingdom of Saudi Arabia, Publisher: The Islamic University.

Ayyad, Al-Qadi Ibn Musa Ibn Ayyad Al-Basti, (1988 AD), Completing Al-Moallem with the Benefits of Muslim, Edited by: Yahya Ismail, 1st Edition, Egypt, Publisher: Dar Al-Wafa.

Ibn Faris, Ahmad bin Zakaria al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn, 1399 AH - 1979 CE, Dictionary of Language Standards, edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, (d. I), (d. M), publisher: Dar al-Fikr.

Al-Fayrouzabadi, Majd Al-Din Abu Taher Muhammad Ibn Ya`qub, 1426 AH - 2005, Al-Qamoos Al Muheet, Edited by: Heritage Investigation Office at Al-Risala Foundation, 8th floor, Beirut - Lebanon, publisher: Al-Risala Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Qurtubi, Abu Al-Abbas Ahmad bin Omar, 2014 AD - 1435 AH, Abbreviation of Sahih Al-Bukhari and Bayan Gharibah, Edited by: RifaatFawzi Abdul-Muttalib, First Edition, Damascus - Syria, Publisher: Dar Al-Nawadir.

Al-Qurtubi, Abu Al-Abbas Ahmad bin Omar, (1417 AH), Al-Mufhim Al-Mufhim, when summarizing the book of Muslim, Tahqiyyah: MuhyiddinMesto, 1st Edition, Damascus, Publisher: Dar Ibn Katheer.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad bin Yazid al-Qazwini, (Dr. T), Sunan Ibn Majah, edited by: Muhammad FuadAbd al-Baqi, (d. T), (Dr. M) Publisher: House of Revival of Arab Books - Faisal Issa Babi.

Mukhtar, Ahmad Abd Al-Hamid Omar, 1429 AH - 2008 CE, Dictionary of Contemporary Arabic Language, 1st Edition, (Dr. M.), Publisher: The World of Books.

Muslim, Ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Nisaburi, (d. T), the authentic Musnad summarized by transferring justice from justice to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace. Edited by: Muhammad FuadAbd al-Baqi, (d. T), Beirut, publisher: Dar Reviving the Arab heritage.

Ibn Mandah, Abu Abdullah Muhammad bin Ishaq bin Muhammad bin Yahya bin Mandah Al-Abdi, 1406 AH, Book of Faith, edited by: Ali bin Muhammad Al-Faqihi, 2nd Edition, Beirut, publisher: Foundation for the messag.

Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din, 1414 AH, Lisan al-Arab, 3rd Edition, Beirut, Publisher: Dar Sader.

Al-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman Ahmad bin Shuaib bin Ali al-Khorasani, 1396 AH, the weak and abandoned, edited by: Mahmoud Ibrahim Zayed, 1st Edition, Aleppo, Publisher: House of Consciousness.

Al-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman Ahmad bin Shuaib bin Ali al-Khorasani, 1406 - 1986, al-Mujtaba from al-Sunan = al-Sunan al-Sufi al-Nisa'i, edited by: Abd al-Fattah Abu Ghuddah, 1st Edition, Aleppo, Publisher: Islamic Publications Office.

Al-Nawawi, Abu ZakariaMuhyiddinYahya Bin Sharaf, 1405 AH - 1985 CE, approximation and facilitation to know the Sunnah of al-Bashir in the origins of hadith, investigation and commentary: Muhammad Othman Al-Khasht, First Edition, Beirut, Publisher: Dar Al-Kitaab Al-Arab.

Al-Nawawi, Abu ZakariyaMuhyiddin Bin Yahya, 1392 AH, Al-MinhajSharhSahih Muslim Ibn Al-Hajjaj, Edition 2, Beirut, publisher: House of Revival of Arab Heritage.

Al-Hariri, Muhammad Al-Amin Bin Abdullah Al-Urmi Al-Alawi, 1430 AH - 2009 AD, The glowing planet and the joyful Rawd in SharhSahih Muslim Ibn Al-Hajjaj, Edition 1, (Dr. M), publisher: Dar Al-Minhaj - Dar Touq Al Najat.

Abu Ya'la al-Mawsili, Ahmad bin Ali bin al-Muthanna bin Yahya bin Isa bin Hilal al-Tamimi, 1404-1984, Musnad of Abu Ali, edited by: Hussein Salim Asad, 1st Edition, Damascus, Publisher: Dar Al-Ma'mun Heritage.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0